

Distr.: General
9 March 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك
البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

تقرير نشاط فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٥

موجز

يُقدّم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي عن نشاط خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويُعرض بصورة مستقلة ردّ إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على هذا التقرير، طبقاً لمقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٦.

ويُعرض هذا التقرير رأي فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، بناءً على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥). عناصر مُقرّر

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٥ وبردّ الإدارة على ذلك التقرير؛



الرجاء إعادة استعمال الورق

290316 240316 16-03826X (A)



- (ب) الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، مما فيها التوصيات التي مضى على إصدارها أكثر من ١٨ شهراً؛
- (ج) الإحاطة علماً بالرأي الصادر، بناء على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ١٥/٢٠١٣)؛
- (د) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥ (وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
٦	ثالثا - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٥
٧	رابعا - الملامح الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥
٢١	خامسا - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٢	سادسا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٢٢	سابعا - الخدمات الاستشارية
٢٣	ثامنا - التحقيقات
٣٣	تاسعا - موجز المتابعة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات
٣٤	عاشرا - المسائل التشغيلية

المرفقات (يمكن الاطلاع عليها بالإنكليزية) في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

- ١ - توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بثمانية عشر شهرا ولم يُبَتَّ فيها
- ٢ - عناوين جميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة خلال عام ٢٠١٥
- ٣ - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات - التقرير السنوي لعام ٢٠١٥
- ٤ - التقارير الصادرة عن فريق مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٥ فيما يتصل بالتقييمات الأولية أو التحقيقات التي أدت للكشف عن سوء سلوك

أولا - مقدمة

١ - يَسُرُّ فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويتضمن هذا التقرير تفاصيل مقدمة عملاً بمقرري المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠١٢، وعلى وجه التحديد ما يلي: (أ) جدول يعرض توصيات مراجعة الحسابات التي لم يُتَّ فيهما، حسب السنة والفئة؛ و (ب) شرح للنتائج التي لم تزل بغير حسم لمدة ١٨ شهراً أو أكثر؛ و (ج) عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال السنة.

٢ - ويعرض هذا التقرير رأي الفريق، بناء على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥).

٣ - ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مسؤول أمام المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويساعدها بصدد الاضطلاع بمهمتها المتعلقة بالمساءلة. وفي هذا الصدد، يوفر الفريق عنصر الضمان، ويسدي المشورة، ويوصي بما يلزم من التحسينات، ويساعد في تعزيز نُظم إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المكتب. ويسعى الفريق أيضاً إلى تعزيز ودعم المساءلة عن طريق التحقيق فيما يرد من بلاغات عن وقوع انتهاكات للقواعد والأنظمة والتوجيهات الإدارية أو السياساتية الواجبة التطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الفريق الدعم إلى الإدارة في تطبيق السياسات والأهداف العامة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للمكتب، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/OPS/2013/3).

٤ - وقد واصل الفريق، خلال عام ٢٠١٥، التفاعل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب خدمات المشاريع. ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨، يرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥ مُردفاً بهذا التقرير، بوصفه المرفق ٣.

ثانيا - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

ألف - الولاية والمهام والمعايير

٥ - تُستمد ولاية المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومهامها ومعاييرها، في نطاق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب، بالصيغة المعتمدة من المديرية التنفيذية بوصفها التوجيه التنظيمي رقم ٣، المنقح والنافذ المفعول اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ووفقاً للبند ٦-٠١، يقوم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بما يلي:

يضطلع بأنشطة مستقلة وموضوعية في مجال تقديم الضمانات والمشورة وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. ويتولى الفريق تقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، والمساهمة في تحسينها، والإفادة بالتقارير عن ذلك.

٦ - ويوفر الإطار الدولي للممارسات المهنية الصادر عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين المعايير والإرشادات التي يتقيد بها الفريق في جميع ما يضطلع به من أعمال.

٧ - ويقضي البند ٦-٠٢ بأنه، بالإضافة إلى تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يتولى الفريق "المسؤولية عن تقييم ما يُدعى ارتكابه من جانب موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو غيرهم من أعمال الغش والفساد التي تُلحق الضرر بالمكتب، وعن التحقيق في تلك الادعاءات".

٨ - ويرد مزيد من التعريف لولاية الفريق ونطاق عمله ومسؤوليته ومسؤوليته ومعاييرها في ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات الذي اعتمدته المديرية التنفيذية وصدر بوصفه التوجيه التنظيمي رقم ٢٥، المنقح والنافذ المفعول اعتباراً من ٢ آذار/مارس ٢٠١٥، وفي التوجيه التنظيمي رقم ٢، "إطار المساءلة وسياسات الرقابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، والتوجيه التنظيمي رقم ١٥ (الإضافة ٤)، "الهيكلة العالمي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، والتوجيه التنظيمي رقم ٣٦، "الإطار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن التصدي لحالات عدم الامتثال لمعايير الأمم المتحدة للسلوك".

باء - التنسيق مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وغيره من هيئات الرقابة في الأمم المتحدة

٩ - قام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بتنسيق أعماله في مجال المراجعة الداخلية للحسابات مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وأطلعته على نتائج تلك الأعمال. وفضلاً عن ذلك، شملت عملية التخطيط السنوي للفريق التشاور مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

١٠ - وواصل الفريق تنسيق أنشطته مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة، وممثلي دوائر التحقيقات في الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة.

ثالثاً - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٥

١١ - تمثلت الغاية الأساسية لخطة العمل لعام ٢٠١٥ في تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة؛ وتوفير ما يضمن للمديرة التنفيذية أن الضوابط والإجراءات الداخلية تؤدي عملها على النحو المنشود. وشملت خطة العمل مناقشة تفصيلية للنهج المتبع في التخطيط، والأهداف، والنطاق، وتقييم المخاطر، وطبيعة خدمات مراجعة الحسابات، والميزانية التشغيلية.

ألف - خطة المراجعة الداخلية للحسابات على أساس تقييم المخاطر

١٢ - عمد فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في سياق إعداد خطة عمله لعام ٢٠١٥، إلى صقل نموذج تقييم المخاطر المستعمل في السنوات السابقة بغية كفاءة الاتساق بين أولويات المراجعة الداخلية للحسابات والأهداف التي تتوخاها إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولكي ينجز الفريق هذا التقييم، قام بجمع البيانات من مصادر داخلية متنوعة واسترشد بالعناصر القائمة المشمولة في نظام إدارة المخاطر المقرر في البند (٤-١٠١) والقاعدتين (١٠٤-١٠١) و (١٠٤-١٠٢) من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب. وساند المكتب أيضاً البرنامج المركزي لإدارة للمخاطر من أجل تحسين تقنيات تحديد المخاطر وتخفيفها على نطاق المكتب.

١٣ - وعمدت خطة عمل مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥، القائمة على أساس تقييم المخاطر، إلى إيلاء الاعتبار للتنوع الجغرافي الذي تتسم به عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النطاق العالمي، وشملت تدابير للمراجعة بشأن الامتثال والأداء على السواء.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل السنوية

١٤ - أُنجزت جميع عمليات المراجعة الداخلية للحسابات المقررة لعام ٢٠١٥، وصدرت تقاريرها النهائية خلال السنة (انظر الجدول ١)، فيما عدا تقرير المراجعة الداخلية لحسابات مركز هاييتي التشغيلي الذي اكتمل إعداداه ولكنه سيصدر في عام ٢٠١٦. ولم يؤثر هذا على قدرة الفريق على توفير عنصر الضمان المتعلق بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٥.

الجدول ١

المجموع	عمليات مراجعة حسابات المشاريع	عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها الفريق	
٨	صفر*	٨	عدد عمليات مراجعة الحسابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥
٢٩	٢٢	٧	مجموع تقارير مراجعة الحسابات التي صدرت
١	صفر	١	مجموع تقارير مراجعة الحسابات المرحّلة إلى عام ٢٠١٦

* لا يوجد، لأن طلبات مراجعة حسابات المشاريع تعتمد على العميل.

رابعاً - الملامح الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥

١٥ - وفقاً للمبَيَّن في الجدول ١، أصدر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ٢٩ تقريراً في عام ٢٠١٥، مقابل ٢٢ تقريراً في عام ٢٠١٤. ويتوقف عدد التقارير بقدر كبير على الطلبات المقدمة من العملاء، وعلى متطلبات الإبلاغ، طبقاً لاتفاقات المشاريع.

١٦ - وتنضوي عمليات مراجعة الحسابات التي أنجزها الفريق ضمن إحدى فئتين تعكسان الاختلافات في النهج المتبع، وهما ما يلي:

(أ) عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها الفريق (سبعة تقارير)؛

(ب) عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي أجرتها، تحت إشراف الفريق، شركات مهنية لمراجعة الحسابات استيفاءً لمتطلبات الإبلاغ المتعلقة بالمشاريع (٢٢ تقريراً).

١٧ - وقد تضمنت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٥ والبالغ عددها ٢٩ تقريراً ١٥٨ من توصيات مراجعة الحسابات. وتتعلق ١٠١ توصية من هذه التوصيات بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات (الجدول ٣)، بينما تتعلق ٥٧ توصية منها بمراجعة حسابات المشاريع (الجدول ٦).

ألف - عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها مباشرة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت

١٨ - خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدر الفريق سبعة تقارير للمراجعة الداخلية للحسابات، وقُدِّمت إلى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو المبين تفصيلاً في الجدول ٢.

١٩ - وشارك الفريق أيضاً في عملية مشتركة بين الوكالات لمراجعة مهمة الحوكمة في الصندوق الإنساني المشترك لجنوب السودان، قادها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٢

قائمة بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٥

عنوان التقرير	التقييم*
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في القدس	مُرَضٍ
المراجعة الداخلية لحسابات مركز المشاريع في صربيا	مُرَضٍ
المراجعة الداخلية لحسابات المركز التشغيلي في أفغانستان	مُرَضٍ جزئياً
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في جنوب السودان	غير مُرَضٍ
مراجعة عملية البنية الأساسية	لا ينطبق**
تقييم مدى اكتمال تدابير أمن الفضاء الإلكتروني	لا ينطبق**
مراجعة استحقاقات الإجازات	لا ينطبق**

* وفقاً للتعريف المتوائمة التي اعتمدها دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠:

- تقدير "مُرَضٍ" يعني "أن عمليات الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر راسخة بالقدر الكافي وتؤدي وظائفها أداء جيداً. ولم يُثبت وجود أي مسائل تؤثر تأثيراً ملموساً على تحقيق أهداف الكيان المشمول بالمراجعة";

- تقدير "مُرَضٍ جزئياً" يعني "أن عمليات الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر راسخة وتؤدي وظائفها بوجه عام، ولكنها بحاجة إلى تحسين. وثبت وجود مسألة واحدة أو عدة مسائل يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف الكيان المشمول بالمراجعة".

** كانت هذه خدمة استشارية، ووفقاً للإجراءات المعتادة لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، لم يُعط أي تقييم عام.

تحليل توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة في عام ٢٠١٥

٢٠ - عملاً بقرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٨، قام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بتحليل التوصيات الصادرة حسب مستوى أهميتها وتواتر صدورها في المجال الوظيفي المعني.

٢١ - وقد ازداد عدد التوصيات الناجمة عن المراجعة الداخلية للحسابات من ٨٢ توصية في عام ٢٠١٤ إلى ١٠١ توصية في عام ٢٠١٥، وازداد متوسط عدد التوصيات للتقرير الواحد من تقارير المراجعة من ١٠ توصيات في عام ٢٠١٤ إلى ١٤ توصية في عام ٢٠١٥. وواصل الفريق الالتزام باتباع التوجيه الصادر عن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، الذي مفاده أن يركز الفريق على المخاطر والمسائل المؤسسية الأكثر أهمية.

مستويات أهمية توصيات المراجعة المتصلة بعمليات مراجعة الحسابات التي اضطلع بها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

٢٢ - شملت التوصيات الصادرة، البالغ عددها ١٠١ توصية، ٣٧ توصية اعتُبرت شديدة الأهمية^(١)، و ٧٥ توصية اعتُبرت متوسطة الأهمية، على النحو المبين في الجدول ٣. أما التوصيات المنخفضة الأولوية فتُعالج خلال مرحلة العمل الميداني من مراحل مراجعة الحسابات.

الجدول ٣

تصنيف توصيات مراجعة الحسابات، حسب مستوى الأهمية

مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
شديدة	٥٢	٣٧	٤٤	٦٠	٤٥	٤٤
متوسطة	٣٥	٤٥	٥٧	٤٠	٥٥	٥٦
المجموع	٨٧	٨٢	١٠١	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) مستويات الأهمية هي:

أهمية شديدة: الإجراءات اللازمة تُعد مُحتمة لكفالة ألا يتعرض المكتب لمخاطر شديدة.

أهمية متوسطة: الإجراءات اللازمة تُعد ضرورية لتجنب التعرض لمخاطر كبيرة.

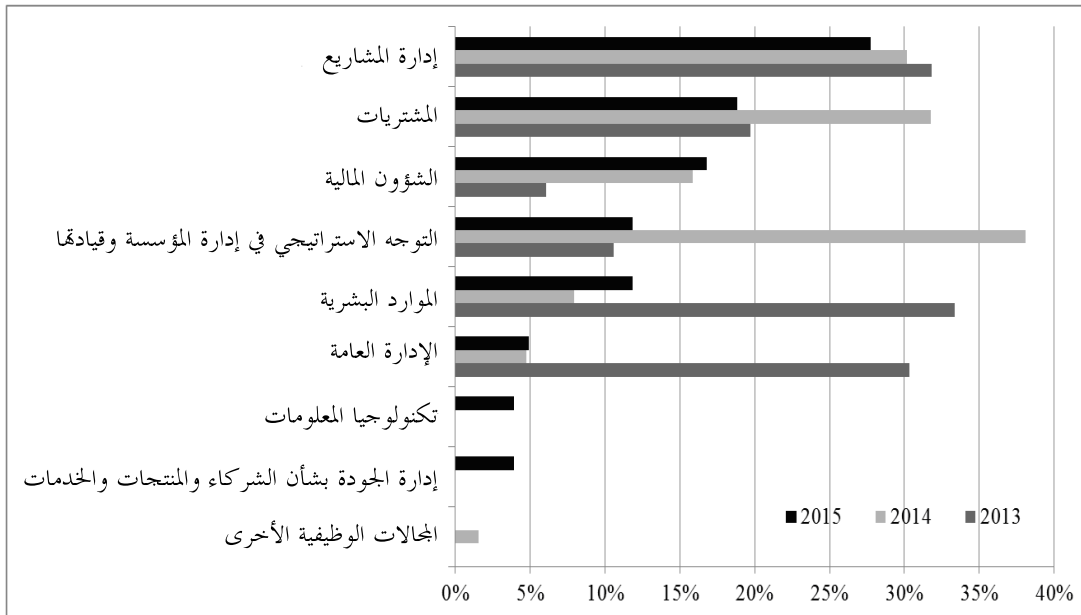
أهمية منخفضة: الإجراءات اللازمة تُعد مستصوبة، ويُرجَّح أن تفضي إلى تعزيز الرقابة أو إلى زيادة القيمة المتحصل عليها مقابل التكلفة.

تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات، حسب المجال الوظيفي

٢٣ - يعرض الشكل ١ تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي. ويتصل معظم التوصيات بإدارة المشاريع (٢٧ في المائة)، والمشتريات (١٩ في المائة)، والشؤون المالية (١٧ في المائة)، ثم يليها التوجه الاستراتيجي في إدارة المؤسسة وقيادتها (١٢ في المائة)، والموارد البشرية (١٢ في المائة)، والإدارة العامة (٥ في المائة)، وتكنولوجيا المعلومات (٤ في المائة)، وإدارة الجودة بشأن الشركاء والمنتجات والخدمات (٤ في المائة). وجدير بالذكر أن هذا التوزيع حسب المجال الوظيفي اعتمد على نطاق مراجعة الحسابات الذي تم تحديده في سياق تقييم المخاطر الذي أُجري لكل نشاط من الأنشطة.

الشكل ١

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، حسب المجال الوظيفي^(٢)



المجالات الرئيسية للتحسينات الموصى بها في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٥

٢٤ - تكملّةً للتحليل السابق، يُبيّن الجدول ٢ عدد التوصيات حسب نوع الهدف المتوخى^(٣). وتصدّرت هذا الترتيب التوصيات المتعلقة بمسائل الامتثال (٤٥ في المائة)،

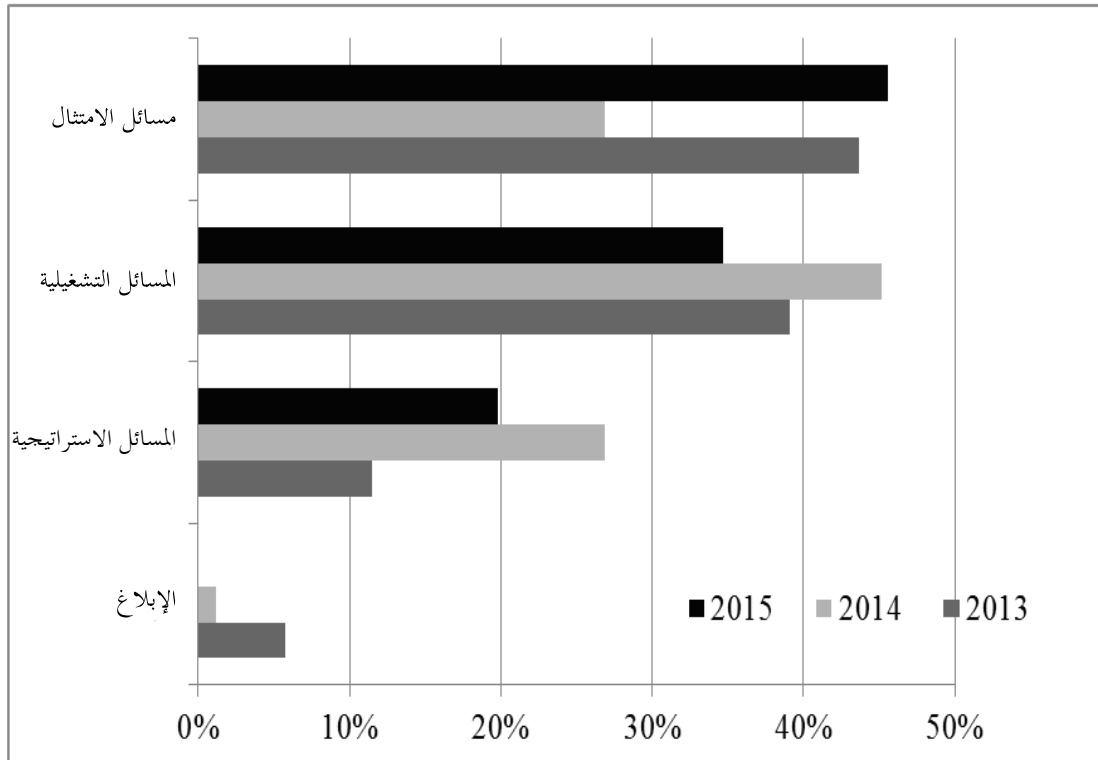
(٢) فئة "المجالات الوظيفية الأخرى" تشمل الأمن، ومراجعة العقود والممتلكات.

(٣) حسب الأهداف المتعلقة بالكيان ذي الصلة الواردة في "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي (Treadway Commission).

ثم تلتها التوصيات التي تتناول المسائل التشغيلية (٣٥ في المائة)، والمسائل الاستراتيجية (٢٠ في المائة).

الشكل ٢

عدد التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٥، حسب الهدف المتوخى



٢٥ - وشملت مجالات التحسين الرئيسية ما يلي:

(أ) التوجه الاستراتيجي في إدارة المؤسسة وقيادتها- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: التخطيط لتنويع حافظة الأنشطة؛ واحتياز الأعمال وتطويرها؛ والاتصالات بالشركاء؛ والتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية؛ وعمليات التوظيف؛ وتكامل أفرقة الممارسات المكتبية؛ والفصل بين الواجبات المشمولة في المهام الرئيسية لإدارة المخاطر والرقابة؛ وآليات الامتثال والرقابة؛ وتطبيق الدروس المستفادة، خصوصا فيما يتعلق بأعطال البنية الأساسية وأمن الفضاء الإلكتروني؛

(ب) إدارة المشاريع- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: التفاوتات بين تقديرات الأشغال والأعمال الفعلية المنجزة؛ والسلطة المركزية فيما يتعلق

بالأهداف السنوية للمكاتب الفرعية؛ وتخطيط المشاريع وميزنتها ورصدها؛ ومساءلة مديري المشاريع بصدد ميزانيات المشاريع ونفقاتها؛ والرقابة من جانب أصحاب ميزانيات المشاريع؛ ومراقبة الجودة؛ والإذن الرسمي بإعادة توزيع مخصصات الميزانية؛ والموافقة على نقل الاعتمادات بين المشاريع؛ وإدراج مخصص للطوارئ في كل عقد يُبرم بصدد الأشغال المختلفة؛ وإنفاذ عملية موحدة للسحب وإصدار الموافقة؛ وكفالة تزويد الموردين بالمعدات اللازمة المطلوبة للأشغال ذات الصلة؛ والتوجيهات المتعلقة برّد الضمان المالي إلى الموردين؛ والتقيّد بسياسة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الصحة والسلامة؛ وحفظ السجلات وصيانتها؛ والتوجيهات المتعلقة بتخطيط عمليات التصميم؛ والرقابة فيما يتعلق بعقود إنشاء عناصر البنية الأساسية؛ وترتيبات التأمين المتعلقة بمشاريع البنية الأساسية؛ والدروس المستفادة مما يُصادف من مشاكل؛

(ج) المشتريات- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: الموافقة على شروط التجارة الدولية؛ والإبلاغ بحالات السلوك المشبوه من جانب الموردين أو المصارف؛ وتسجيل الموردين؛ والتعثر في تنفيذ العقود وإساءة السلوك من جانب الموردين؛ والتقيّد بمقتضيات تفويض السلطة؛ والتوجيهات المتعلقة بإدارة المشتريات والعقود؛ والرصد الميداني؛ والتحري عن سوابق الموردين؛ والتحري عن حالات تضارب المصالح؛ والموافقة على تعديلات العقود؛ وتسجيل الالتزامات التعاقدية في الأداة المركزية لتخطيط الموارد؛ والآليات الوقائية في العقود؛ وتوحيد تطبيق آليات الأداء التعاقدية؛

(د) الموارد البشرية- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: الإجراءات المتعلقة بمعالجة طلبات الإجازات المرضية المؤقّعة والإجازات السنوية؛ وعقود الأفراد الذين يستخدمهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والتدريب والتوعية بشأن أمن الفضاء الإلكتروني؛ وكفالة جودة التوظيف عن طريق الاسترشاد بقائمة تضم الجامعات المعتمدة وما يناظرها؛ والصلاحيات النوعية للوظائف الهندسية العامة؛ والتنمية المستمرة للقدرات المهنية لمهندسي المكتب؛ وتيسير العضوية في الرابطة المهنية الهندسية والانتساب لها؛ والتقييمات السنوية لأداء الموظفين ولنتائج عملهم؛

(هـ) الشؤون المالية- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: إدارة الفائض والعجز في التكاليف المباشرة المُدارة محلياً؛ وصلاحيّة الأداة المركزية الجديدة لتخطيط الموارد لأن تشمل الترتيبات المتعلقة بالتكاليف المباشرة المُدارة محلياً؛ واعتماد ميزانيات المشاريع في التوقيت السليم؛ والإجراءات الرامية إلى منع الإنفاق على المشاريع حينما لا توجد لها ميزانية معتمدة؛ والضوابط في عملية الالتزام؛ والتحقق من صحة الوثائق

المستندية للعقود؛ وتجهيز المدفوعات؛ والتثبت من نفقات المشاريع والموظفين؛ وتجهيز المدفوعات المصروفة للمُوردين؛ وتجهيز المدفوعات المصروفة مقدما والمصروفات المدفوعة سلفا؛

(و) الإدارة العامة- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: الإجراءات التشغيلية الموحدة لإدارة الأصول؛ وإدارة مساكن الموظفين، بما في ذلك شراء الأثاث، وتحديد أسعار الإيجار، وإعداد عقود الإيجار، وتحصيل الإيجارات؛ ونقل تكاليف الأصول معها إلى المشاريع المتلقية لها؛ وتصنيف المعلومات الحساسة وتحديد ملكيتها واستعمالاتها؛

(ز) إدارة الجودة بشأن الشركاء والمنتجات والخدمات- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: إدارة مخاطر المشاريع؛ وتقييمات أداء الموردين في حالة العقود الكبيرة؛ وعملية ضمان الجودة على مستوى التشارك والمشروع والعقد لكفالة إدراك العيوب في التوقيت السليم؛

(ح) تكنولوجيا المعلومات- تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: إجراء مراجعة خارجية للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد لدى تطبيقه؛ ورصد الأمن التقني على مستويي الشبكة والمنظومة معاً؛ وتعزيز منهجية الدورة العمرية لتطوير النظم المأمونة؛ والاختبار المنهجي لحالة الاستعداد للتعرض لهجمات الفضاء الإلكتروني.

باء - عمليات مراجعة حسابات المشاريع

مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات

٢٦ - يداوم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على أعمال "مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات" للأمم المتحدة على النحو الوارد تفصيله في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/21).

٢٧ - وفي حين أن الإدارة تضطلع بالمسؤولية عن استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في اتفاقات المشاريع، فإن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات يقدم الدعم التقني لمديري المشاريع في استيفاء متطلبات مراجعة الحسابات المتعلقة بالمشاريع التي يديرونها. وتحقيقاً لهذا الغرض، يستخدم الفريق شركات مهنية ثالثة لإجراء عمليات مراجعة الحسابات هذه. وجميع الشركات المهنية المتعاقد معها يتم مسبقاً تأكد المكتب من أهليتها، وتقييد بالاختصاصات التي اعتمدها الفريق. وجميع تقارير مراجعة الحسابات التي تعدها تلك الشركات تتعرض قبل إصدارها لتقييم ضمان الجودة من جانب الفريق.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد التقارير الصادرة لمراجعة حسابات المشاريع ٢٢ تقريراً، أصدرت ٢٠ تقريراً منها شركة واحدة لمراجعة الحسابات كان الفريق قد أبرم معها في عام ٢٠١٣ عقداً لتقديم خدماتها المهنية مدته ثلاث سنوات. ولا يزال الفريق يشهد مزيداً من الاتساق على صعيد الإبلاغ، وتحسُّناً في المسارات الزمنية، وتبسيطاً لعملية تنفيذ مراجعة حسابات المشاريع.

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بشأن المشاريع

٢٩ - خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدر فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ٢٢ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات تتعلق بمشاريع محددة، وتم تقديمها إلى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو إلى المدير الإقليمي، تبعاً للمشروع ذي الصلة.

٣٠ - وتبيّن من الجدول ٤ أن أغلبية تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٥ والبالغ عددها ٢٢ تقريراً تضمنت رأياً ناجماً عن مراجعة الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع، وتضمنت أيضاً درجة تقييمية لبيئة الرقابة الداخلية، وذلك وفقاً لاحتياجات الشريك ذي الصلة والطرف الرئيسي المعني أو الأطراف الرئيسية المعنية.

الجدول ٤

عدد تقارير مراجعة حسابات المشاريع، الصادرة في الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٢٠	١١	١٢	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة متضمنة تعبيراً عن رأي بشأن البيان المالي ودرجة تقييمية لبيئة الرقابة الداخلية
٢	٣	١	تقارير مراجعة الحسابات الصادرة متضمنة تعبيراً عن رأي بشأن البيان المالي فقط
٢٢	١٤	١٣	المجموع

٣١ - وتبيّن الجدول ٥ أطراف التحسُّن في نسبة عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي أسفرت عن رأي غير مشفوع بتحفظ بشأن بيانها المالية، حيث زادت هذه النسبة من ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٠٠ في المائة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتدلُّ هذه الزيادة المطردة في عدد التقارير غير المشفوعة بتحفظات على التحسُّن في نوعية التقارير المالية الصادرة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٣٢ - وقد زادت نسبة عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي قُيِّمت فيها تدابير الرقابة الداخلية بأنها "مُرضية" من ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ولم تتضمن أي عمليات لمراجعة حسابات المشاريع تقييما لتدابير الرقابة الداخلية بأنها "غير مُرضية".

الجدول ٥

موجز آراء مراجعة حسابات المشاريع وتقييمات هذه المراجعة لتدابير الرقابة الداخلية، للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥

نوع الرأي أو التقييم			عدد تقارير مراجعة الحسابات			النسبة المئوية من المجموع		
٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
رأي مراجعة الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع								
١٢	١٤	٢٢	٩٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١	صفر	صفر	٨	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
١٣	١٤	٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تقييم المستوى العام للرقابة الداخلية (في حالة وروده)								
٨	٦	١٥	٦٧	٥٥	٧٥	مرض		
٤	٥	٥	٣٣	٤٥	٢٥	مرض جزئياً		
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	غير مرض		
١٢	١١	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع		

الأثر المالي لنتائج مراجعة حسابات المشاريع في عام ٢٠١٥

٣٣ - طلب المجلس التنفيذي، في المقرر ٢٢/٢٠١٠، تضمين التقارير المقبلة معلومات عن الأثر المالي لنتائج مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٥، انعدم الأثر المالي التراكمي لتقارير مراجعة حسابات المشاريع التي تتضمن رأياً مشفوعاً بتحفظ.

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، الصادرة في عام ٢٠١٥

٣٤ - تضمنت التقارير الصادرة بشأن مراجعة حسابات المشاريع، البالغ عددها ٢٢ تقريراً، ٥٧ توصية من توصيات المراجعة، بمتوسط قدره ٢,٦ توصية في التقرير الواحد.

ويعكس هذا المتوسط زيادة طفيفة عن متوسط عام ٢٠١٤ البالغ ٢٠، توصية في التقرير الواحد، ولكنه مع ذلك أدنى من متوسط عام ٢٠١٣ البالغ ٣٠،٧ توصية في التقرير الواحد.

٣٥ - ويرد أدناه تحليل لهذه التوصيات البالغ عددها ٥٧ توصية، حسب مستوى الأهمية ومعدل تواتر الصدور في المجال الوظيفي ذي الصلة.

مستوى أهمية توصيات المراجعة المتصلة بمراجعة حسابات المشاريع

٣٦ - يبين الجدول ٦ أن نسبة توصيات مراجعة الحسابات، المقيّمة بأنها شديدة الأهمية، انخفضت من ١١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى صفر في عام ٢٠١٥.

الجدول ٦

تصنيف توصيات مراجعة حسابات المشاريع حسب مستوى الأهمية

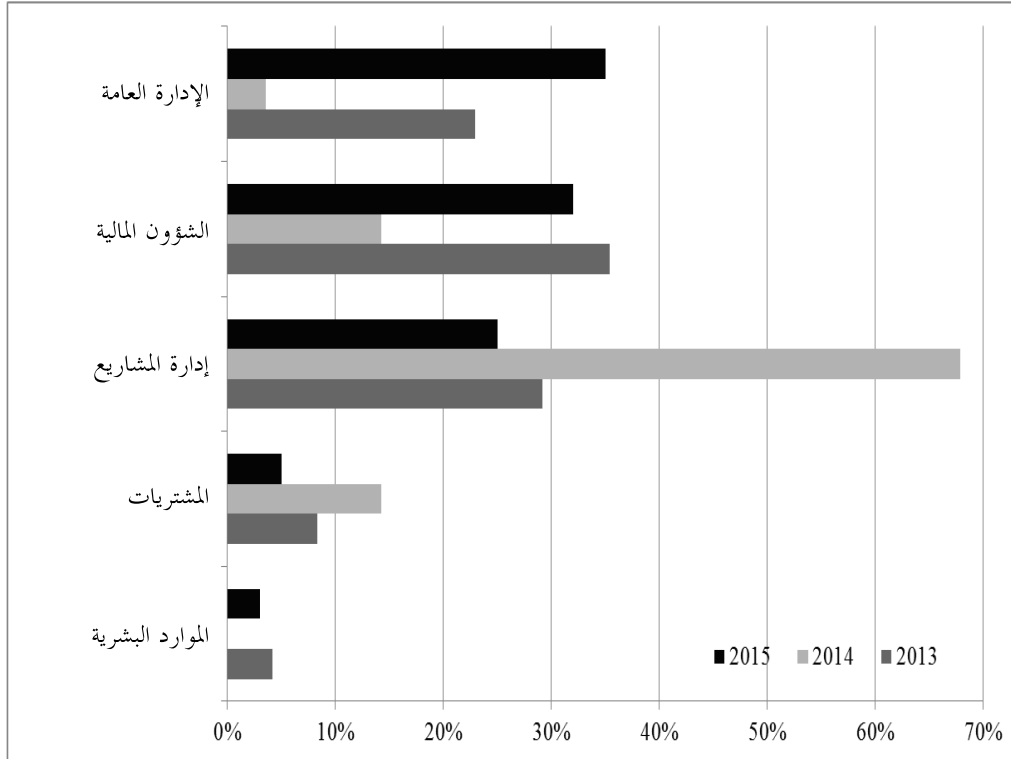
مستوى الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
أهمية شديدة	٩	٣	صفر	١٩	١١	صفر
أهمية متوسطة	٣٨	٢١	٥٧	٧٩	٧٥	١٠٠
أهمية منخفضة	١	٤	صفر	٢	١٤	صفر
المجموع	٤٨	٢٨	٥٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تواتر صدور توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب المجال الوظيفي

٣٧ - يتضح من توزيع تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي، المعروض في الشكل ٣، أن معظم التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٥ تتعلق بالإدارة العامة (٣٥ في المائة) والشؤون المالية (٣٢ في المائة) وإدارة المشاريع (٢٥ في المائة)، بينما تتعلق بقيّتها بالمشتريات (٥ في المائة) والموارد البشرية (٣ في المائة).

الشكل ٣

توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب المجال الوظيفي



المجالات الرئيسية لتحسينات الموصى بها في تقارير مراجعة حسابات المشاريع
لعام ٢٠١٥

٣٨ - شملت مجالات التحسين الرئيسية ما يلي:

(أ) إدارة المشاريع/المنح - تعلق التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي:
الرقابة على المشاريع من جانب اللجان التوجيهية للمشاريع؛ وتوقيع مذكرات التفاهم؛
وتقديم تقارير المنح والتقارير المرحلية وطلبات الصرف إلى الجهات المانحة؛ ودقة بيانات
ضريبة القيمة المضافة المطالب بها في التقارير المالية؛ وتقييم القيمة الكلية للمنح المقدمة
لفرادی الجهات المستفيدة؛ وتوثيق استعراض التقارير المرحلية والمالية؛ وتحصيل اعتمادات
المشاريع غير المستخدمة عقب إلغاء الاتفاق ذي الصلة؛ وإجراءات الإنهاء؛ والتقييمات
السوية للأداء والنتائج؛ ومذكرات التخطيط السوية؛ والاجتماعات مع الأفرقة التوجيهية
المحلية والتقنية؛ والموافقة الموثقة بشأن إخراج الوقود من مجمع أي مشروع؛ والتثبت من
صحة العملات الدولارية؛ واحتجاز مبالغ ضمان الأداء؛

(ب) الشؤون المالية والعمليات المركزية لتخطيط الموارد - تعلقت التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: ترميز النفقات وتصنيفها وتوثيقها؛ وتسوية المصروفات النقدية؛ والفصل بين الواجبات المشمولة في العمليات المالية؛ ودقة واكتمال المعاملات المشمولة في النظام المركزي لتخطيط الموارد؛ وإنشاء سجلات لخصائص المورد في النظام المركزي لتخطيط الموارد قبل التوقيع على اتفاقات المشاريع؛ والتقيد بالمواعيد النهائية فيما يتعلق بتحديد المورد، واعتماد أوامر الشراء، والدفع؛

(ج) المشتريات - تعلقت التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بما يلي: تحقيق كفاءة الشراء عن طريق تطبيق تحليل عائد التكلفة على الثمن مقابل الإطار الزمني للإنجاز؛ والتقيد بشروط العقود؛ واستعراض عروض الأسعار خلال عملية تقييم الشراء؛ والتوثيق الآلي لاعتماد طلبات التوريد؛

(د) الموارد البشرية - تعلقت التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بالتقييمات السنوية لأداء الموظفين ولتنتائج عملهم؛

(هـ) الإدارة العامة (إدارة الأصول) - تعلقت التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بضمانات الأصول ورصدها وتدابير الإبلاغ المتعلقة بها؛

(و) الإدارة العامة (إدارة المعلومات) - تعلقت التوصيات الصادرة بشأن هذا المجال بقاعدة بيانات برنامج المنح الصغيرة وصيانة وثائق المنح الرئيسية.

جيم - التحسينات التي أُجريت لنظام الرقابة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٩ - في عام ٢٠١٥، اتخذت الإدارة مزيداً من التدابير الرامية إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية، وقد أخذت هذه التحسينات في الحسبان لدى إعداد خطة عمل مراجعة الحسابات.

٤٠ - وتعزيز نظام الرقابة الداخلية هو عملية متواصلة. ومن ثم قامت الإدارة، خلال عام ٢٠١٥، بتنقيح بعض السياسات والإجراءات القائمة أو بإصدار سياسات وإجراءات جديدة، وذلك في عدد من المجالات. فعملاً بمقرري المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٥ و ١٢/٢٠١٥، سارعت الإدارة إلى العمل بنشاط في مجال الحوكمة والإدارة على المستوى الاستراتيجي بغية التعريف بإنشاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في إطار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصلاحيات مماثلة لصلاحيات لجان الهيئات الأخرى الداخلة في اختصاص المجلس التنفيذي. وتم أيضاً تحديث إطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب على

نحو يعكس هذا التغيير. وفي هذا المجال أيضا، واصلت الإدارة العمل على كفالة إجراء التعديلات اللازمة للهيكل التنظيمي وتنفيذها على كامل نطاق المكتب. وشملت هذه التغييرات رسم المسارات الداخلية للسلطة والمساءلة فيما يخص فريق الإدارة العالمي، والتعريف الواضح للحدود الجغرافية للنطاقات التشغيلية لكياناته الإقليمية، وتحديث نظم الدعم والنظم المالية ذات الصلة التي يُوَضَع بواسطتها إطار الرقابة الداخلية موضع التطبيق. وإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتنقيح بعض السياسات أو إصدار سياسات جديدة في مجالات المشتريات والموارد البشرية والدعم العام.

٤١ - وخلال عام ٢٠١٥، كوَّنت إدارة المكتب عددا من الأفرقة العاملة الداخلية تضم ممثلين من فريق الإدارة العالمي للمكتب يمثلون المقر والعمليات الميدانية. وشملت المواضيع التي تناولتها هذه الأفرقة العاملة الخدمات، والاستثمارات الاستراتيجية، وتقدير التكاليف والتسعير، وقبول المشاركة، وصنع القرار، والهيكل التنظيمي، والتعاون. وقدمت الأفرقة العاملة إلى المديرية التنفيذية ٢٨ توصية أصبحت كلها حاليا قيد التنفيذ. وتفيد تقديرات الإدارة أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٥ بلغت نسبة إنجاز التوصيات ٥٥ في المائة.

٤٢ - وقد حافظ المكتب على شهادة الاعتماد العالمي التي حصل عليها من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بشأن نظام إدارة الجودة وفقا للمعيار (ISO) 9001. ووسَّع المكتب أيضا نطاق نظامه المتعلق بالإدارة البيئية والمعتمد وفقا للمعيار (ISO) 14001 ليشمل مشاريع البنية الأساسية المضطلع بها في سري لانكا وغواتيمالا، إضافة إلى تغطيته الحالية للمشاريع المضطلع بها في أفغانستان وكوسوفو^(٤) ومكتب القدس. وفي عام ٢٠١٥، حصل المكتب، فيما يتعلق بعملياته المضطلع بها في كوسوفو ومكتب القدس، على شهادة الاعتماد وفقا للمعيار البريطاني المطبق دوليا بشأن الخدمات الاستشارية في مجال الصحة والسلامة المهنيين، OHSAS 18001. ويشكل هذا الإنجاز الأساس الذي يقوم عليه امتثال المكتب لإطار الصحة والسلامة المهنيين في منظومة الأمم المتحدة (CEB/2015/HLCM/7/Rev.2)، في سياق اعتماد نظم الصحة والسلامة المهنيين في جميع مؤسسات الأمم المتحدة.

٤٣ - ويعتمد نظام الرقابة الداخلية في المكتب على أدوات ونظم مؤسسية. وفي عام ٢٠١٥، واصل المكتب تطوير نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد يرمي إلى تحسين تكامل العمليات والنظم التشغيلية. وهذا النظام الجديد سيؤدي إلى تحسين جودة المعلومات اللازمة لصنع القرارات الإدارية، وسيتمكن المكتب من زيادة كفاءة ما يقدمه إلى الشركاء من الدعم

(٤) في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

التشغيلي، وسييسر له دعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد دخل النظام حيز التشغيل بحلول نهاية عام ٢٠١٥ وسيصبح بذلك عنصراً رئيسياً في إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق الوضع الأمثل لنظم المكتب المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعزيز تدابير الرقابة الداخلية، والفصل بين الواجبات، وتعزيز الامتثال في عمليات المكتب.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٥، عزز المكتب النهج الذي يتبعه في مجال إدارة المخاطر بأن أنشأ فريقاً مكرساً لشؤون المخاطر والجودة (على مستوى المديرين). ويضطلع هذا الفريق بالمسؤولية العامة عن إدارة المخاطر والجودة، وفقاً للضوابط الرقابية والمنظومية المقررة على المستويات المؤسسية. وسيعزز هذا الفريق الجديد أيضاً النهج الذي يتخذه المكتب بشأن تقييم المخاطر قبل قبول المشاريع الجديدة، مع التركيز خصوصاً على التعرض للمخاطر التقنية والقانونية والمالية والسياسية. وعلاوة على ذلك، أطلقت الإدارة مبادرة ترمي إلى تطبيق مفهوم “الأداء المبدئي”. وستكون هذه المبادرة مكتملة لنماذج أخرى منها مثلاً نموذج الامتياز والخطوط الدفاعية الثلاثة، في سياق العملية المتواصلة لتعزيز نظم إدارة المخاطر في المنظمة. وقد نوهت لجنة المكتب الاستشارية لمراجعة الحسابات، في تقريرها السنوي (DP/OPS/2016/3، المرفق ٣)، إلى أن المكتب يكون معرضاً للمخاطر بصفة خاصة لدى قبول المشاريع الجديدة، وأيدت الاستمرار في التركيز على تعزيز نظم المكتب لإدارة المخاطر في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن تشجيعها لطموح المكتب إلى تطبيق مفهوم الأداء المبدئي بوصفه وسيلة لتعزيز تطبيق النهج الأخرى المعترف بها في مجالات الحوكمة وتقييم المخاطر والامتثال وإدارة الأداء على النطاق المؤسسي. وأشارت اللجنة في تقريرها أيضاً إلى الفرصة الكبيرة المتاحة لمواصلة تعزيز الكفاءة والفعالية التشغيليتين عن طريق تطبيق هذه النهج مقترنة بحلول رقمية.

٤٥ - وخلال السنة، عملت إدارة المكتب والفريق معاً على كفالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وإدماج هذه النتائج في بيانات الأداء المتعلقة بمختلف إدارات المكتب. وباستخدام بيانات الأداء هذه، تمكنت الإدارة من البت على وجه السرعة فيما يعرض لها من المسائل وفيما تستدل عليه من مجالات الخطر، ومن ثم ضمان فعالية إطار الرقابة الداخلية في المكتب. والدليل على ثمره هذه الجهود هو أن المعدل العام لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥ بلغ ٩٦ في المائة، وأن عدد التوصيات التي مر على صدورها أكثر من ١٨ شهراً ولم تُنفذ لا يتجاوز أربع توصيات.

دال - رأي مراجعة الحسابات

٤٦ - تتحمل الإدارة المسؤولية عن الحفاظ على الكفاية والفعالية فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. أما فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات فتتمثل مسؤوليته في أن يقيّم تقييماً مستقلاً مدى كفاية إطار العمل وفعاليته.

٤٧ - ويستند رأي مراجعة الحسابات إلى تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات فيما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. وتعلق تقارير مراجعة الحسابات بما يلي:

(أ) عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية؛

(ب) عمليات مراجعة حسابات المواضيع الوظيفية المشتركة؛

(ج) عمليات مراجعة حسابات المشاريع؛

(د) حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات عند نهاية السنة التقويمية.

٤٨ - وأغلبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٥ تغطي أنشطة المكتب المضطلع بها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ويرد في الجزأين ألف وباء أعلاه من هذا الفرع موجز مقتضب لأعمال مراجعة الحسابات التي يستند إليها هذا الرأي.

٤٩ - وفي رأي الفريق، بناء على نطاق الأعمال المضطلع بها، أن مدي كفاية وفعالية أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مُرضٍ جزئياً. وهذا يعني أن هذه الأنشطة راسخة وتؤدي وظائفها بوجه عام، ولكنها بحاجة إلى تحسين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغت نسبة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات ٩٦ في المائة، مما يعني أن الإجراءات المناسبة تُتخذ في توقيت سليم، كلما وحينما تلزم تحسينات في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

خامسا - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٠ - وفقاً لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن الموارد المتاحة والموارد اللازمة لتنفيذ إطار المساءلة.

٥١ - وتشمل الركائز الداخلية لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومسؤول الأخلاقيات، ومكتب المستشار القانوني العام، والفريق المعني بالمخاطر والجودة، وفريق التعيينات والاختيارات، ومجلس التعيينات والاختيارات، ولجنة المقر للعقود والممتلكات، ونظام السجل المتوازن لقياس الإنجاز، وتنفيذ التوجيهات التنظيمية والتعليمات الإدارية الخاصة بالمكتب.

٥٢ - وتشمل الركائز الأساسية الخارجية لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب المجلس التنفيذي، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

سادسا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٥٣ - يمثل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمقرري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠١٢، ولإجراءات التي أُقرت فيهما فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٥٤ - وبناء على ذلك، نشر الفريق على الموقع الشبكي العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الموجزات التنفيذية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتقارير الكاملة للمراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، نُشرت على الموقع الشبكي العام للمكتب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ جميع تقارير مراجعة الحسابات الفنية والمواضيعية وقائمة بجميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة منذ عام ٢٠٠٨.

٥٥ - وما برحت تجربة الفريق بشأن الكشف العلني عن تقارير مراجعة الحسابات تتسم بالإيجابية، من حيث أنه يفضي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وإلى اتخاذ الإدارة إجراءات في التوقيت السليم بشأن توصيات مراجعة الحسابات، كما أنه يؤدي بصفة مستمرة إلى رفع مستوى تقارير مراجعة الحسابات بفضل الجهود المتزايدة الرامية إلى ضمان الجودة على النحو الذي يبتغيه مراجعو الحسابات الداخليون.

سابعا - الخدمات الاستشارية

٥٦ - بناء على طلب الإدارة، يقدم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خدمات استشارية تغطي مجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بتدابير الرقابة الداخلية،

والسياسات والتوجيهات التنظيمية، وأساليب العمل، واتفاقات المشاريع المقترحة، وغير ذلك من الشواغل المحددة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ووفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يتصرف الفريق بصفة استشارية فقط ولا يشارك في تنفيذ أي إجراء من الإجراءات.

٥٧ - وخلال عام ٢٠١٥، قدم الفريق خدمات استشارية شملت ما يلي: إسداء المشورة بشأن تنفيذ نظام مركزي جديد لتخطيط الموارد واختبارات الرصد المتواصل التي ينبغي إدراجها في بنية ذلك النظام؛ وإسداء المشورة إلى الإدارة فيما يتصل بإنشاء مهمة الخزنة في نطاق المكتب؛ وإسداء المشورة بشأن إنشاء مهمة مركزية في نطاق المكتب تختص بإدارة المخاطر. وشارك الفريق أيضاً بصفة مراقب في المجلس الاستشاري للمكتب بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٨ - ودعمًا للإدارة، واصل الفريق أيضاً تنفيذ التقييمات الداخلية لمدى الامتثال، اللازم إجراؤها للحفاظ على شهادات الاعتماد ISO 9001 و ISO 14001 و OHSAS 18001 التي يحوزها المكتب.

٥٩ - وفضلاً عن ذلك، واصل الفريق مساعدة الإدارة في استعراض اتفاقات المشاريع المقترحة التي تحتوي على أحكام بشأن مراجعة الحسابات، لكفالة توافق هذه الأحكام مع مقررات المجلس التنفيذي والنظام المالي والقواعد المالية للمكتب. وساعد الفريق الإدارة أيضاً في التعامل مع شركات مراجعة الحسابات خلال عمليات التخطيط للشراء والارتباط.

ثامناً - التحقيقات

٦٠ - فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو الكيان الوحيد المسؤول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن إجراء التحقيقات في الادعاءات بوقوع غش أو فساد أو إساءة استغلال للسلطة أو تحرش في أماكن العمل أو استغلال جنسي أو انتقام أو غير ذلك من أفعال سوء السلوك.

ألف - حجم الشكاوى المتلقاة

٦١ - في عام ٢٠١٥، تلقى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ١٢٠ شكوى، تحولت ٥٦ شكوى منها إلى قضايا، ووجد أن ٦٤ شكوى منها غير مدعومة بالأدلة ولا تحتاج إلى مواصلة التحقيق. ويقابل هذا في عام ٢٠١٤ تلقى الفريق ٩٣ شكوى،

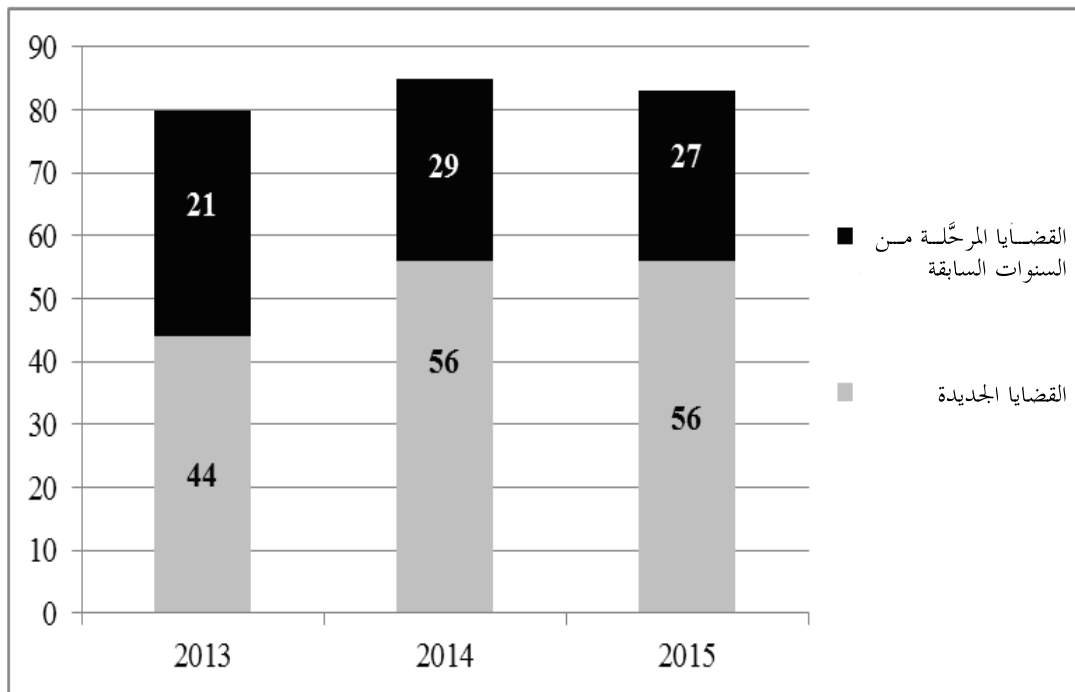
تحوّلت ٥٦ شكوى منها إلى قضايا، ووُجد أن ٣٧ شكوى منها غير مدعومة بالأدلة ولا تحتاج إلى مواصلة التحقيق.

باء - القضايا المفتوحة

٦٢ - فضلا عن القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٥، وعددها ٥٦ قضية، هناك ٢٧ قضية أخرى مُرحّلة من سنوات سابقة إلى عام ٢٠١٥ (الشكل ٤).

الشكل ٤

عدد القضايا المفتوحة، السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥

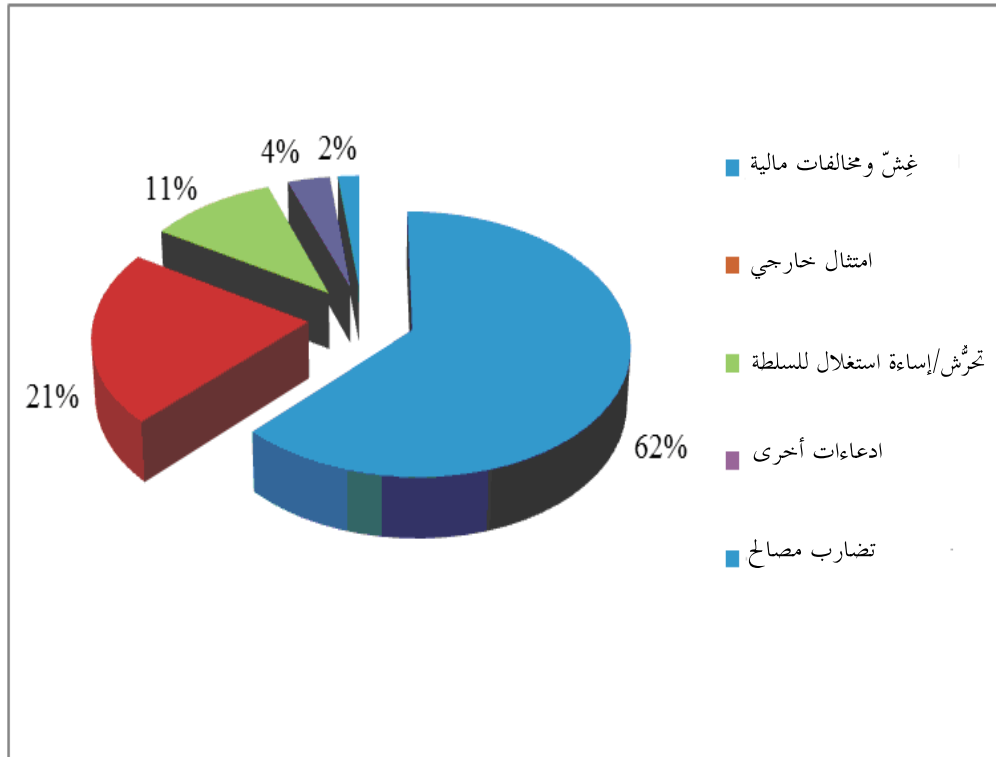


٦٣ - وجاء ٤٦ في المائة من القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٥ عن طريق الإحالة من الإدارة أو الموظفين، وورد ٤٤ في المائة منها عن طريق وسائل أخرى (منظمات خارجية مثل جهة توفير خدمات التأمين الطبي)، و ٦ في المائة عن طريق خطي الاتصال المباشر للمكتب للإبلاغ عن الغشّ وعن التحرش؛ بينما نشأ ٢ في المائة منها من إحدى عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها الفريق. وإضافة إلى ذلك، بدأ الفريق تحقيقين استباقيين (٤ في المائة من القضايا)، استهدف أحدهما الاستدلال على دواعي الارتياح في عمليات الشراء في بلد من البلدان تعلق به على مدى الزمن عدد كبير من الشكاوى، بينما كان الثاني مراجعة استباقية للمؤهلات الأكاديمية لموظفي المكتب.

٦٤ - وتضمنت أغلبية القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٥ (٣٥ قضية أي ٦٢ في المائة) ادعاءات بوقوع نوع ما من الغشّ أو المخالفات المالية (الغشّ في مجال الشراء، أو الغشّ بشأن الاستحقاقات، أو السرقة، أو الاختلاس، أو إساءة استغلال موارد المكتب). وتضمنت نسبة من القضايا قدرها ٢١ في المائة (١٢ قضية) ادعاءات تتعلق بالامتنال الخارجي (ادعاءات غشّ بشأن التأمين الطبي ومخالفة القوانين المحلية)، بينما تضمنت قضايا أخرى نسبتها ١١ في المائة (٦ قضايا) ادعاءات بوقوع تحرّش و/أو إساءة استغلال للسلطة. وتضمنت قضيتان (٤ في المائة) ادعاءات بوقوع أنواع أخرى من إساءة السلوك، مثل انتهاك السرية، بينما تضمنت قضية واحدة (٢ في المائة) ادعاءات بوجود تضارب في المصالح.

الشكل ٥

أنواع القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٥



جيم - نتيجة التحقيقات

٦٥ - يُجري فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، بعد تلقي الشكوى، استعراضاً أولياً للبت فيما إن كانت الادعاءات ذات الصلة مندرجة ضمن ولايته وواقعة في

نطاق اختصاصه. فإذا كانت كذلك، يُجري الفريق إما تقييما تمهيديا وإما تحقيقا، ويتوقف هذا على عدة عوامل، منها مثلا مدى كفاية الأدلة أو خطورة الإدعاءات. وإذا كانت الادعاءات الموجهة ضد أحد موظفي المكتب مدعومة بالأدلة، يحيل الفريق القضية إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية وفقا للتوجيه التنظيمي ٣٦. وإذا كانت القضية تتعلق بأحد الموردين المتعاملين مع المكتب، يُحال الأمر إلى لجنة استعراض الموردين عملا بالتوجيه التنظيمي ٤١. وتُحال قضايا الانتقام إلى مسؤول الأخلاقيات طبقا للتوجيه التنظيمي ٣٥.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٥، أغلق الفريق ٦٣ قضية، وبذا انخفض رصيده من القضايا المفتوحة من ٨٣ قضية إلى ٢٠ قضية (انخفاض بنسبة ٧٥،٩ في المائة). ويبين الجدول ٧ عدد القضايا التي فتحت والتي أُغلقت في عام ٢٠١٥.

الجدول ٧

إغلاق حالات التحقيق في عام ٢٠١٥

النسبة المئوية	عدد القضايا	
٣٣	٢٧	القضايا المرحّلة من سنوات سابقة
٦٧	٥٦	القضايا المتلقاة في عام ٢٠١٥
١٠٠	٨٣	مجموع القضايا في عام ٢٠١٥
		ألف - القضايا المغلقة دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى (غير المدعومة بالأدلة)
٢٦	١٦	• بعد إجراء استعراض أولي أو تقييم تمهيدي
١١	٧	• بعد التحقيق
٦	٤	• المُحالَة إلى الإدارة
٤٣	٢٧	المجموع الفرعي
		باء - القضايا المدعومة بالأدلة ولكنها خارجة عن ولاية الفريق
٣	٢	• المُحالَة إلى مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى
٢	١	• المُحالَة إلى السلطات الوطنية
٥	٣	المجموع الفرعي
		جيم - القضايا المدعومة بالأدلة التي أُغلقت مع التوصية باتخاذ إجراءات أخرى
	٣٠	• المُحالَة إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية
	٥	• المُحالَة إلى الإدارة
	٤	• المُحالَة إلى لجنة استعراض الموردين التابعة للمكتب

النسبة المئوية	عدد القضايا	
	٢	• المُحالَة إلى السلطات الوطنية
	١	• المُحالَة إلى مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى
٥٢	٣٣*	المجموع الفرعي
١٠٠	٦٣	مجموع القضايا المغلقة في عام ٢٠١٥
	٢٠	القضايا المرحّلة إلى عام ٢٠١٦

* ملاحظة: بعض القضايا المشمولة في هذا الجزء والبالغ عددها ٣٣ قضية أُحيلت إلى أكثر من طرف واحد من الأطراف المذكورة. وهذا يجعل العدد الكلي الإجمالي للقضايا التي تلقاها كل طرف من الأطراف المذكورة يبلغ ٤٢ قضية وليس ٣٣ قضية. وهذا يفسر أيضا السبب في أن المرفق ٤ يبين صدور ٣٤ تقريراً بصدد القضايا البالغ عددها ٣٣ قضية.

٦٧ - ومن القضايا المغلقة في عام ٢٠١٥ البالغ مجموعها ٦٣ قضية، كانت ٣٣ قضية (٥٢ في المائة) مدعومة بأدلة وأُخذت توصية باتخاذ إجراءات أخرى بشأنها، وكانت ٢٧ قضية (٤٣ في المائة) غير مدعومة بأدلة، وأُحيلت ثلاث قضايا أخرى (٥ في المائة) إما إلى السلطات الوطنية وإما إلى المؤسسة المختصة من مؤسسات الأمم المتحدة.

٦٨ - ومن القضايا غير المدعومة بأدلة البالغ مجموعها ٢٧ قضية، أُغلقت ١٦ قضية بعد إجراء استعراض أولي أو تقييم تمهيدي، وأُغلقت سبع قضايا بعد التحقيق فيها، وأُحيلت أربع قضايا إلى الإدارة.

٦٩ - ومن القضايا المغلقة البالغ مجموعها ٦٣ قضية، أُحيلت تسع قضايا إلى الإدارة. وعلى سبيل المثال، أصدر الفريق توصيات باتخاذ إجراءات وقائية للتقليل من احتمالات سرقة الأصول المكتنية أو إساءة استعمالها. وشملت قضية أخرى تحقيقاً استباقياً بدأه الفريق بشأن الدرجات التعليمية المدّعى أنها زائفة.

القضايا المدعومة بالأدلة

٧٠ - وجد الفريق أن الادعاءات مدعومة بأدلة في ٣٣ قضية (٥٢ في المائة من القضايا التي أُغلقت). وتعلقت ٣٠ قضية (٢٨ تحقيقاً واستعراضاً أولياً) بموظفين في المكتب، ومن ثم أُحيلت إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية. وأُحيلت قضية واحدة إلى مؤسسة أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة لأن الموظف ذا الصلة مشمول بولايتها. ووفقاً لما سيُعرض أدناه، تعلقت أربع قضايا ببعض الموردين وأُحيلت إلى لجنة جزاءات الموردين.

الخسائر المالية واستعادتها

٧١ - بلغت الخسائر المالية التي أقيم الدليل عليها في تقارير التحقيق الصادرة عن الفريق في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٧٧ ١٩١ دولارا (٣٨ ٥٠٨ دولارا نتيجة للغش الطبي، و ٣٨ ٦٨٣ دولارا نتيجة لإساءة استغلال الأموال)، أي ما يمثل ٠,١ في المائة من مجموع الموارد السنوية للمكتب. ووُجد أن مبلغا قدره ٦٠ ٣٥٨ دولارا من هذه الخسائر يخص أموال المكتب وأن مبلغا قدره ١٦ ٨٣٣ دولارا يخص أموال العملاء (وقد أُبلغ به العملاء المعنيون). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغت الأموال التي استعادها المكتب ٢٨ ٢٥٢ دولارا من مجموع الخسائر المحددة في تلك التقارير في عام ٢٠١٥، وبذا أصبحت الخسارة الصافية ٤٨ ٩٣٩ دولارا.

الإجراءات المتخذة في قضايا إساءة السلوك

٧٢ - أصدر الفريق ٦٠ تقريراً في عام ٢٠١٥ بشأن ٣٤ قضية (انظر المرفق ٤). وبعض القضايا لها أكثر من موضوع واحد، مما يعني أن القضية الواحدة يمكن أن يكون قد صدر بشأنها أكثر من تقرير واحد.

٧٣ - وأوصى الفريق في عام ٢٠١٥ باتخاذ إجراءات تأديبية ضد ٦٥ موظفا:

(أ) أُتخذت إجراءات تأديبية ضد ١٨ فردا. وشمل ذلك إنهاء عقود ١٤ فردا، وتوجيه اللوم إلى اثنين، وخفض الرتبة بالنسبة إلى اثنين؛

(ب) انتهت خدمة ٣٢ فردا في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل اكتمال العملية الإدارية. ونظرا إلى أن محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لا تسمح باتخاذ إجراءات تأديبية ضد من ترك خدمة المنظمة، فإن أمر هؤلاء الأفراد سوف يُعالج في حالة النظر مستقبلاً في التحاقهم بوظائف لدى المكتب؛

(ج) لم تُتخذ إجراءات بصدد أربعة موظفين إما لأن أدلة النفي لم تتوافر إلا بعد إنجاز الاستعراض الذي أجراه الفريق وإما لأن الأدلة التي جُمعت لم تستوف معيار الأدلة المطلوب لدى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف؛

(د) في نهاية السنة، كانت القضايا المتعلقة بأحد عشر فردا لا تزال قيد البت.

٧٤ - وعالجت الإدارة أيضا الإجراءات المقررة ضد ١٠ أفراد نشأت قضاياهم قبل عام ٢٠١٥. فقد أُتخذت إجراءات تأديبية ضد خمسة أفراد (إنهاء عقود خدمتهم لدى المكتب)،

ولكن الخمسة الآخرين تركوا خدمة المكتب قبل اكتمال العملية الإدارية. ولهذا سوف يُعالج أمر هؤلاء الأفراد في حالة النظر مستقبلاً في التحاقهم بوظائف لدى المكتب.

٧٥ - وبالإضافة إلى التوصيات الإدارية، أوصى الفريق بالإحالة إلى السلطات الوطنية في حالة ثلاث قضايا. وتتعلق إحدى هذه القضايا بسرقة أموال تخص المكتب، وتتعلق أخرى بعصابة كبيرة للغش في مجال التأمين الطبي تضم ٢٦ فرداً. وتتعلق القضية الأخيرة بأطراف ثالثة غير معلومة تُصدر وتبيع وثائق شراء مزورة يُستعمل فيها اسم المكتب.

جزاءات الموردين

٧٦ - ما برح الفريق يشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام الجزاءات المتعلقة بالموردين الذي يطبقه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويقدم خدماته بصفة استشارية إلى لجنة استعراض الموردين. وفي عام ٢٠١٥، أُحيلت أربع قضايا إلى لجنة استعراض الموردين للنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات. وتشمل هذه القضايا خمسة موردين ومسؤولاً رئيسياً واحداً لدى أحدهم. وقد اتخذت لجنة جزاءات الموردين إجراءات في اثنتين من هذه القضايا. ونتيجة لذلك، قرر المكتب فيما بعد استبعاد مورد واحد والمسؤول الرئيسي لديه من التعامل مع المكتب لمدة ثلاث سنوات، لتورطهما في ممارسات للغش ولتعويضهما لعمل الفريق. ووجهت اللجنة اللوم أيضاً إلى اثنتين من الموردين بسبب التعويق. وهذا اللوم لا يؤثر على جدارتهما فيما يتعلق بالتعامل مع المكتب أو الأمم المتحدة، ولكنه سوف يُعتبر عاملاً مشدداً في أي تعاملات مقبلة. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كانت القضيتان الأخريان ضد ثلاثة من الموردين لا تزالان قيد الاستعراض لدى اللجنة.

٧٧ - ووقت كتابة هذا التقرير، كان المكتب قد وقّع جزاءات على ٤٠ من الموردين ومسؤولي الشركات بناء على النتائج التي خلص إليها الفريق. ويتوافر للجمهور مزيد من التفاصيل بهذا الشأن، بما في ذلك جميع المدخلات التي أدرجها المكتب في قائمة الأمم المتحدة لعدم الجدارة، وذلك على الموقع الشبكي للمكتب^(٥).

دال - تعزيز قدرات التحقيق

٧٨ - يتوافر لدى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ثلاثة مهنيين متفرغين يعاونهم مساعد لشؤون التحقيق. ولا يزال الفريق يعتمد على استشاريين للحصول على دعم إضافي، كما كان واضحاً بشكل خاص في عام ٢٠١٥، مع الازدياد في عبء العمل الذي

(٥) <https://www.unops.org/english/Opportunities/suppliers/Pages/Vendor-sanctions.aspx>

يضطلع به الفريق. ويُعزى هذا الازدياد إلى الدعم القوي الذي تُقدّمه المديرية التنفيذية للفريق، وزيادة المعروض من التدريب والمواد الإعلامية بشأن الفريق، وزيادة التعاون مع العملاء. وفي عام ٢٠١٦، سيضيف الفريق إلى موارده فرداً متعاقدًا دولياً للاضطلاع بمهمة تتعلق بضمان الجودة. وإضافة إلى ذلك، أبرم الفريق اتفاقاً طويل الأجل مع إحدى الشركات لأداء الخدمات الحاسوبية الاستدلالية اللازمة للفريق.

٧٩ - وفي عام ٢٠١٥، نقّح الفريق إجراءات عمله النموذجية بهدف كفالة اتساقها مع أفضل الممارسات ذات الصلة. واشترى الفريق أيضاً مجموعة برامج حاسوبية جديدة بشأن تخطيط المهام وتوزيعها ومراقبة سير العمل. وعلاوة على ذلك، بدأ الفريق في تتبّع توصيات التحقيق التي يقدمها إلى الإدارة، وذلك من خلال قاعدة بيانات مراجعة الحسابات (TeamMate)، بغية الرصد والمتابعة على نحو منهجي لتنفيذ تلك التوصيات.

٨٠ - ويواصل الفريق تركيز موارده المحدودة على القضايا الخطيرة، وبحيل المسائل الأقل خطورة إلى المكتب المختص بها. وعلى سبيل المثال، يعمل الفريق على نحو وثيق مع الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير فيما يتعلق بحالات التحرش واستغلال السلطة. ويعمل الفريق كذلك مع المسؤولين القانونيين وكبار المديرين الذين يمكن أن يُجروا استعراضات أولية للادعاءات نيابةً عن الفريق.

٨١ - وفي عام ٢٠١٥، وافق الفريق على تقديم مساعدة جديدة إلى الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير في السنة المقبلة. فبدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سيتقصى الفريق حالات جميع الموظفين المقبلين على ترك الخدمة خلال الإجراءات المتعلقة بذلك للتأكد من أنه لا توجد أي مسائل معلقة ضدهم.

استعراض الأقران المستقل لمهمة التحقيق في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨٢ - رغبةً في تحسين مهمة التحقيق التي يضطلع بها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، عرّض الفريق نفسه، بمبادرة منه، لتقييم خارجي لمستوى الجودة في عام ٢٠١٥. وتميز هذا الاستعراض بالاتساق مع المبادئ التوجيهية الدولية للتحقيقات، التي يتقيد بها الفريق، وكذلك مع توصية وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى جميع مكاتب التحقيق في الأمم المتحدة.

٨٣ - وخلص فريق الاستعراض إلى أن مهمة التحقيق في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوجه عام، متوافقة مع إطاره القانوني ومع المعايير المقبولة عموماً للتحقيقات في المنظمات الدولية. وانتهى الاستعراض أيضاً إلى أن فريق المراجعة الداخلية للحسابات

والتحقيقات يتمتع بوجه عام على نطاق المكتب بسمعة قوامها الاقتدار المهني والكفاءة، وأن الأطراف المعنية ترى أن أعماله تتسم بالزاهة والكفاءة. وسيعمد الفريق إلى استعراض التوصيات الجوهرية التي أصدرها فريق الاستعراض وسيشرع في تنفيذها في عام ٢٠١٦.

هاء - منع الغشّ

التدريب

٨٤ - يدرك فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ما تنطوي عليه البيئات التي يعمل فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من خطورة شديدة، ويداوم على الالتزام بتعزيز التدابير الوقائية، ولا سيما فيما يخص الغشّ. وعملا بالميثاق المنقح، تم توسيع نطاق ولاية الفريق ليشمل توفير التدريب ومنع الغشّ. وفي عام ٢٠١٣، عقد المكتب حلقة تدريبية لموظفيه بشأن معايير السلوك. وتشكل هذه الحلقة التدريبية جزءا من جهود المكتب الاستباقية الرامية إلى إذكاء الوعي بشأن الامتثال والأخلاقيات. والأهداف في هذا المجال هي المساعدة على إذكاء وعي موظفي المكتب بأهمية مزاولة العمل على نحو يتماشى مع أرفع المعايير الأخلاقية، ومواءمة الأعمال التي يؤديها المكتب مع رؤيته ورسالته وقيمه، وتدريب الموظفين على اكتشاف المسائل المحتملة نشوؤها ومعرفة إلى أين يمكن الإبلاغ عن الشواغل أو الشكوك. وينظم الفريق أيضا دورة بشأن الأخلاقيات والزاهة في مجال إدارة المشاريع في كل دورة من الدورات التدريبية التأسيسية بشأن إدارة المشاريع، التي تُعقد كل فصل سنوي. ويُبين هذا التدريب للموظفين المشاركين في إدارة المشاريع جملة أمور منها دور فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والسبل التي يمكن بها الإبلاغ عن حالات سوء السلوك. وفي عام ٢٠١٥، تلقى التدريب موظفون مجموعهم ٥١٦ موظفا في إطار ١٤ من الحلقات والدورات التدريبية في مختلف أنحاء العالم.

٨٥ - وإضافة إلى ذلك، يواصل الفريق التعاون مع وحدات العمل الأخرى بشأن استراتيجيات أخرى لمنع الغشّ. وعلى سبيل المثال، سيعمل الفريق مع عدد من أفرقة الأعمال على صوغ تقييم شامل لمخاطر حدوث الغشّ فيما يتعلق بالنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالزاهة والأخلاقيات ومكافحة الغشّ

٨٦ - يلتزم المكتب بردع حالات الغشّ وغيره من أشكال سوء السلوك وكشفها ومنعها في سياق أداء رسالته وتسيير عملياته. ولذلك، أصدر الفريق، بالتعاون مع مكتب الأخلاقيات، دراسته الاستقصائية السرية السنوية الرابعة المتعلقة بالزاهة والأخلاقيات

ومكافحة الغش. وقد تم إصدار هذه الدراسة بثلاث لغات: الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو الوحيد ضمن مؤسسات الأمم المتحدة الذي يُجري هذه الدراسة الاستقصائية، وقد اعتُبر هذا ممارسة جيدة من جانب مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

٨٧ - وقد شارك في الدراسة الاستقصائية ٢٨ في المائة من الموظفين الذين يشرف عليهم المكتب، وهي نسبة تقل عن مثيلتها في عام ٢٠١٤ التي بلغت ٤٠ في المائة. ويمكن عزو هذا النقصان إلى بدء إجراء دراسات استقصائية أخرى في الفترة نفسها. ووفرت الدراسة الاستقصائية نظرات متعمقة قيّمة في المجالات المتعلقة بالقابلية للغش، وشواغل العاملين، ومدى فعالية برامج الردع وآلياته في معالجة المسائل ذات الصلة. وسوف تُدمج نتائج الدراسة الاستقصائية في عملية التخطيط للأنشطة المقبلة، مثل التدريب وغيره من التدابير الوقائية.

٨٨ - وسيعاود الفريق أيضاً النظر في الإطار القانوني للتصدي لحالات عدم الامتثال لمعايير الأمم المتحدة للسلوك، بالاشتراك مع الفريق المعني بالممارسات القانونية، من أجل استقصاء أي تغييرات أو استكمالات يمكن أن تؤدي إلى تبسيط عملية التحقيق.

واو - التعاون مع الغير

٨٩ - تعزيزاً لمهمة التحقيقات التي يضطلع بها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، تعاون الفريق مع وحدات شتى في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هي فريق الشؤون القانونية، والفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير، ومكتب الأخلاقيات، وعدد من المكاتب الإقليمية والقطرية. واستطاع الفريق أن يحسم الكثير من المسائل التي أثّرت عبر القنوات الرسمية وغيرها دون إجراء تحقيق، بفضل التعاون فيما بين الإدارات، والدعم المقدم من الإدارة العليا. وفي الوقت نفسه، ما زالت مشورة الفريق موضع طلب من جانب أطراف أخرى، على نحو ما يتجلى في حجم القضايا التي هي "للعلم فقط".

٩٠ - وفي عام ٢٠١٥، اتخذ الفريق عدداً من التدابير من أجل مواصلة تعزيز قدرته على إجراء التحقيقات وتبادل المعلومات عن حالات الغش مع غيره من وحدات التحقيقات. وضاعف الفريق جهوده الرامية إلى التعاون مع مكاتب التحقيقات التابعة لمنظمات دولية أخرى بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك. وإضافة إلى ذلك، عمل الفريق على نحو وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على مستوى ممثلي دوائر التحقيقات بالأمم المتحدة، من أجل تعزيز ممارسات التحقيق وتقوية الاقتدار المهني في هذا المضمار، عن طريق توفير

ممتدى لتطوير السياسات والإجراءات. وعلى سبيل المثال، عمل الفريق مع مؤسسة أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة على صوغ إطار عمل بشأن التحقيقات المشتركة.

٩١ - وتحقق المزيد من التعزيز لهذا التعاضد مع هيئات التحقيق الأخرى بفضل توقيع اتفاقات للتعاون مع منظمات أخرى. ومن هذه الاتفاقات اتفاقات منع أعمال الغش والفساد وكشفها والتحقيق فيها، التي وقّعت مع المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ويُذكر في ختام هذا أن الفريق قد انضم إلى الشراكة المعنية بإنفاذ القانون والحكومة في إطار رابطة الأخصائيين المعتمدين لفحص حالات الغش.

تاسعا - موجز المتابعة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٥ والسنوات السابقة

٩٢ - وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات، شملت خطة العمل السنوية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أنشطة للمتابعة والرصد استهدفت التأكد من أن الإجراءات الإدارية قد نُفذت تنفيذا فعالاً^(٦). ويوفر الفريق أداة إلكترونية على الإنترنت تتيح للمديرين الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة بشأن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. ويُجري الفريق استعراضات مكتبية بشأن الإجراءات المتخذة والمعلومات المقدمة عنها.

٩٣ - ويبيّن الجدول ٨ حالة الناتج، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فيما يتعلق بجميع توصيات مراجعة الحسابات الصادرة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥. وفيما يخص توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٢ أو قبله، بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠ في المائة، كما نُفذ ٩٨ في المائة من التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٣. أما المعدل العام لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في الفترة من عام ٢٠٠٨ (السنة التي بدأ فيها الفريق إجراء المراجعة الداخلية للحسابات) إلى عام ٢٠١٥، فقد بلغ ٩٦ في المائة، مما يدل على الاستجابة القوية من جانب الإدارة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات.

(٦) الإطار الصادر من معهد مراجعي الحسابات الداخليين، معيار الأداء ٢٥٠٠ - رصد التقدم المحرز.

باء - التوصيات التي ظلت دون حسم لمدة ١٨ شهراً أو أكثر

٩٤ - نتيجة للجهود المتعاضدة والاستباقية التي بذلتها الإدارة، بلغ عدد توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بمدة تزيد عن ١٨ شهرا (في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ أو قبله) وما زالت دون حسم، أربع توصيات (٢ في المائة من التوصيات غير المنفذة البالغ مجموعها ١٦٤ توصية). ومن الجدير بالذكر أيضا أن جميع التوصيات التي أُفيد، في التقرير السنوي للعام الماضي، بأنها ظلت غير منفذة لأكثر من ١٨ شهرا قد أغلقت الآن. وترد تفاصيل ذلك في المرفق ١.

الجدول ٨

الحالة، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

مجموع ٢٠٠٨- ٢٠١٥	٢٠١٥			٢٠١٤			٢٠١٣			٢٠٠٨- ٢٠١٢	
	المجموع	مراجعة حسابات المشاريع	المراجعة التي أجراها الفريق	المجموع	مراجعة حسابات المشاريع	المراجعة التي أجراها الفريق	المجموع	مراجعة حسابات المشاريع	المراجعة التي أجراها الفريق	المجموع	عدد توصيات مراجعة الحسابات
٣٧٨٢	٩	٢	٧	٩٨	٢٧	٧١	١٣٤	٤٩	٨٥	٣٥٤١	نُفذت/أُغلقت
٩٦	٦	٤	٧	٨٩	٩٦	٨٧	٩٨	٩٨	٩٨	١٠٠	النسبة المئوية
١٦٤	١٤٩	٥٥	٩٤	١٢	١	١١	٣	١	٢	صفر	قيد التنفيذ
٤	٩٤	٩٦	٩٣	١١	٤	١٣	٢	٢	٢	صفر	النسبة المئوية
٣٩٤٦	١٥٨	٥٧	١٠١	١١٠	٢٨	٨٢	١٣٧	٥٠	٨٧	٣٥٤١	المجموع

عاشرا - المسائل التشغيلية

ألف - الموارد

٩٥ - في عام ٢٠١٥، شمل ملاك موظفي فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المدرجين في الميزانية مديرا واحدا (مد-١)، ومراجع حسابات داخلي أقدم (ف-٥)، وأربعة مراجعي حسابات داخليين (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من المتعاقدين الفرديين الدوليين)، ومساعد مراجعة حسابات واحد، وثلاثة محققين (١ ف-٥، و ١ ف-٣، ومتعاقد فردي دولي واحد)، وأخصائي تسوية منازعات وتدريب على النزاهة (ف-٣)، ومساعد تحقيقات.

وفي عام ٢٠١٦، سيضيف الفريق متعاقدًا فرديًا دوليًا واحدًا في وظيفة لضمان جودة التحقيقات.

٩٦ - وظلت وظيفة برتبة ف-٥ شاغرة لمدة شهرين ووظيفة برتبة ف-٤ شاغرة لمدة أربعة أشهر خلال السنة. وكانت جميع الوظائف مشغولة في تاريخ هذا التقرير. ويُكْمَل الهيكل الداخلي للفريق عن طريق الاستعانة بشركات مهنية خارجية وأفراد استشاريين. ويواصل الفريق الاستعانة بمحرر لضمان جودة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٩٧ - وبلغت النفقات المدرجة في ميزانية الفريق لعام ٢٠١٥ ما مقداره ٢,٦٢ مليون دولار، وبلغت النفقات الفعلية ٢,٥٥ مليون دولار.

باء - المشاركة مع الهيئات المهنية والجماعات الأخرى

٩٨ - في عام ٢٠١٥، عُيِّن مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات نائباً لرئيس مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة. وشارك الفريق مشاركة نشطة في الاجتماع السنوي التاسع المعقود في مانيتا وفي التداولات الهاتفية المنتظمة لتلك المجموعة. وشارك الفريق أيضاً في الاجتماع السابع والأربعين للمجموعة الأوسع نطاقاً، وهي مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٩٩ - وفي عام ٢٠١٥، أصبح الفريق عضواً في الشراكة المعنية بإنفاذ القوانين والحكومة في إطار رابطة الأخصائيين المعتمدين لفحص حالات الغش. ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو أول مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة تتمتع بهذه العضوية وبالأهلية لمنح الاعتماد في هذا المجال. وعضوية المكتب في رابطة الأخصائيين المعتمدين لفحص حالات الغش ستنهض بمستوى الممارسة لديه وستعزز الاعتراف بمكانته لدى غيره من مؤسسات الأمم المتحدة.

١٠٠ - وفي عام ٢٠١٥، واصل الفريق العلاقة الرسمية التي تربطه بمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي وضع إطار الممارسات المهنية الدولية الذي يتقيد به الفريق، والذي يتمتع بعضويته جميع مراجعي الحسابات الأعضاء في الفريق. وقد أوفى مراجعو الحسابات أيضاً بما عليهم من التزامات التعليم المهني المستمر، وحافظ كل منهم على ما يخصه من التسميات والعضويات المهنية في مجالي مراجعة الحسابات والمحاسبة.

١٠١ - وشارك الفريق في المؤتمر السادس عشر للمحققين الدوليين، وفي الاجتماع غير الرسمي الثالث لرؤساء دوائر التحقيقات في مؤسسات الأمم المتحدة.

جيم - تعزيز مهمة مراجعة الحسابات

١٠٢ - يعمد فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى التحسين المستمر لممارساته المهنية وسياساته وإجراءاته الداخلية لكي يظل ملائما ومعاصرا للواقع.

١٠٣ - وفي عام ٢٠١٥، وضع الفريق موضع الاستعمال نظام Wrike ، وهو أداة إلكترونية على الإنترنت لتخطيط الأعمال وتخصيص الموارد، لكي يمكن الاستفادة من الموارد المحدودة لمراجعة الحسابات وإجراء التحقيقات بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وواصل الفريق أيضا تحديث ورقات العمل ونماذج نظام TeamMate التي تخصه من أجل تحسين كفاءة عملية مراجعة الحسابات التي يضطلع بها.

دال - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١٠٤ - في عام ٢٠١٥، واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات استعراض خطة العمل السنوية والميزانية والتقارير المرحلية الدورية والتقرير السنوي للفريق، وإسداء المشورة فيما يتعلق بتعزيز فعالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

١٠٥ - ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥ في المرفق ٣.